|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **مركز البحوث والدراسات****الاستراتيجية في الجيش اللبناني** |  | **الجامعة اللبنانية****كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية** |

**مؤتمر**

**الشرق الاوسط في ظل متغيرات السياسة الدولية**

**الموضوع:**

**هل شجّع الربيع العربي على التطرّف الديني أم فتح باباً لأنعتاق الشعوب العربية**

**من نير الانظمة الديكتاتورية؟ ونحو أي ديمقراطية؟**

**اللعنـــات الثــــــلاث**

**العميد د. كميل حبيب**

**عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية**

**5-8 ايار 2015**

**مقدمة:**

الاحداث التي هزّت العالم العربي بدءاً من تونس عام 2010 فتحت الباب امام اشكاليات عديدة رافقها تشتت فكري مع ضياع لمنهجيات وخلاصات التحليل. فعلى الرغم من وفرة التحليلات وزحمة المواقف، يبدو وأنه من المبكر تقييم تداعيات الغضب الشعبي العارم الذي هزّ البنى الاجتماعية والسياسية في العديد من البلدان العربية. فمن الصعب ملاحظة أي توافق بين المراقبين حول توصيف موحّد لكل ما جرى ويجري من احداث متسارعة اسقطت عروشاً ولا تزال تهدد اخرى. فهناك من اطلق على المظاهرات تعبير "الثورة"، وهناك من وجد فيها مجرد احتجاجات او، في أحسن الاحوال، انتفاضات شعبية. وحتى لا تتحوّل الى مجرد انقلاب، تفترض الثورة تغييرات جوهرية تطال حياة الناس على كافة المستويات، وليس فقط الاطاحة بملك او رئيس. وإنه لمن الأهمية بمكان التأكيد أنه ليس كل تغيير ثورة وليس بالضرورة ان كل ثورة سوف تؤدي الى التغيير الذي ينشده الشعب.

فبعد 26 يوماً فقط على اندلاع التظاهرات في سيدي بو زيد في 16 كانون الاول 2010، أجبر الرئيس التونسي زين العابدين بن علي على التنحي عن الحكم ومغادرة البلاد في 14 كانون الثاني 2011. والى جمهورية مصر العربية، حيث فجر شباب الفيسبوك انتفاضة الغضب في ميدان التحرير في القاهرة وفي غيرها من المدن المصرية، انتهت الانتفاضة بتنحي الرئيس حسني مبارك بعد 18 يوماً على بدايتها، أي في 11 شباط 2011. وهذان الحدثان حصلا وسط ذهول عربي ودولي، لدرجة ان دعاة الديمقراطية في العالم العربي شعروا حينها انهم امام فرصة تاريخية للتخلّص من الانظمة الديكتاتورية العتيقة. لكن سرعان ما احبط "الربيع" المفترض تطلعاتهم في ليبيا التي دمرت، وفي سورية التي اغرقت في حمامات دم لما تجف بعد، وبالكاد استطاعت مصر استعادة بعضاً من توازنها الداخلي بعدما استجاب الجيش لمطالب الجماهير في حزيران 2014، والى اليمن الذي يحترق بنار عربية... ما يجعل الديمقراطية عصية على انهاء عصر الشموليات في العالم العربي.

وفي المقلب الآخر، ان يكون ابرز نتائج "الربيع العربي" هو امساك الاسلاميين بزمام السلطة، أمر يطرح مجازفات التسمية للواقع. فإذا كان المقصود بالربيع تفتح ازهار الديمقراطية والحرية في الدول العربية، فإن بروز الاسلام السياسي يدفعنا للسؤال عن تداعياته على مستقبل الاقليات ومستقبل الدولة المدنية؛ وثانياً، السؤال عن حقيقة الرؤية السياسية التي يحملها هذا الربيع؟ تجدر الاشارة الى ان مشروع الاسلام السياسي بشكله المرتكز على التعبئة والشعاراتية يتحطّم الآن من خلال عجزه عن تجاوز معطيات الواقع. فالحركات الاسلامية لا تستطيع مغادرة املاءات النص الديني، والنص الديني لا يتيح الشراكة وشروط التعامل مع الآخر (في افضل الحالات) لا تؤدي الى الاندماج الوطني، لأنها لا تؤمن الشروط الضرورية لإحساس الآخر بالانتماء للدولة الاسلامية، أقلّه لغياب العدالة في اتاحة الفرص للجميع تحت سقف الوطن. وباختصار شديد، لا فرصة امام الاسلام السياسي لأمساك بزمام السلطة، وإن حصل سيكون في دائرة تقديم تنازلات جوهرية تخرجه من دائرة املاءات النص الديني، لأن النص لا يقدّم مشروع دولة. فالاسلام ليس دين ودولة، وهذه الفكرة الأساسية ستكون العنوان الأبرز لحوادث وتجاذبات فتحت الباب امام حركات متطرفة تدعي اسلاميتها وتقترف ابشع الجرائم باسم الدين.

هذا النقاش للحالة العربية بعد "ثورة الياسمين" يطرح دون ادنى شك الاشكاليات التالية:

1. هل التوجّه نحو الديمقراطية كشعار يبدأ وينتهي مع اسقاط رموز النظام؟
2. ما هي طبيعة، وبالتالي المخارج، التي تحيط بالمأزق الذي يعيشه الاسلام السياسي من خلال جهاده للإستفادة من اللحظة السياسية بتجاوز منطلقاته الايديولوجية؟
3. الى أين يتجه العالم العربي جغرافيّاً وسياسياً واجتماعياً في ظل سيطرة منظمات ارهابية مثل داعش والنصرة على اراضٍ شاسعةٍ في العراق وسورية وبعض اجزاء من سلسلسة لبنان الشرقية وممارستها لأبشع الجرائم التي هدمت حضارات، وهجرت شعوباً، وشوهت ثقافات؟.

**الديمقراطية... ولعنة المعايير**

في الواقع لم يكن هناك دافع واحد للغضب الشعبي، بل ثمّة مؤشرات لتداخل عوامل لا تختزل في التحليل الاقتصادي الذي يتصل بالجوع والبطالة، ولا تختزل بالتحليل السياسي الذي يرتكز على سياسات الانظمة المذلة لكرامة الانسان، ولا تختزل فقط في التحولات الاجتماعية وبروز الاسلام السياسي باشكاله المتعددة. ان الدوافع الحقيقية للحراك الشعبي العربي هي كل ذلك وفقاً لعملية تراكم وتداخل لعبت كلها دور المحرك لقطاعات الجماهير المختلفة.

وفي سعيه لتحليل اسباب نجاح وفشل الانتفاضات في محاولتها لاسقاط انظمتها، يطرح خير الدين حسيب اربعة عناصر او شروط اساسية لقيام الانتفاضات والتي، ان توفرت جميعها، يمكنها من احداث تغييرات جذرية في البلدان العربية[[1]](#footnote-1). وهذه الشروط الأربعة هي:

1. كسر حاجز الخوف السيكولوجي، حيث ان عامل الخوف لطالما قيد الحركات الشعبية وصرفها عن محاولة التمرد.
2. ان تكون الانتفاضة ذات طبيعة سلمية، خاصة وان امكانياتها لا تقارن بالجهوزية الامنية، العسكرية لقوى النظام.
3. ينبغي ان يكون هناك حد ادنى من التماسك الاجتماعي ومشاعر مشتركة للوحدة الوطنية بين مختلف مكونات المجتمع كي لا تؤثر الفروقات الدينية والطائفية او العرقية- في حال وجودها او استمرارها- في اضعاف حركات مقاومة النظام وافشال المقاومة الشعبية.
4. الشرط الرابع المرتبط بنجاح او فشل الانتفاضات يعني موقف الجيش او القوات المسلحة من التمرد الشعبي المدني؛ فإذا كان داعماً أم غير داعم للحركات الشعبية، فثمة آفاق معلومة لنجاح او فشل تلك الحركات[[2]](#footnote-2).

هذه العوامل الاربعة اجتمعت في تونس ومصر (الثورة الثانية)، ولكنها لم تتوافر في ليبيا (تدخل خارجي) وسورية (حرب اهلية وارهاب) واليمن (انقسام داخلي وتدخل اقليمي "حازم"). ويبقى السؤال: كيف ينجح التوجه الديمقراطي عند الشعوب العربية في ظل قرقعة السلاح؟ وهل من الممكن تثبيت قيم الديمقراطية (الحرية، التنوع، التسامح، الحوار) في مجتمعات ذات هوية او تقاليد دينية؟

لقد نجحت الانتفاضات الشعبية في تونس ومصر في انجاز مهمتها في ايقاف هرطقة التوريث السياسي، ولكنها اتخذت منحى مأسويّاً وهداماً دمويّاً في ليبيا حيث ساهم عناد القذافي وتشبثه بالسلطة في شرعنة التدخل العسكري الدولي بحجة "حماية الشعب الليبي". وفي سوريا حيث منع تدخل الارهاب الدولي من استكمال عملية الاصلاحات التي بدأها الرئيس بشّار الاسد. وفي اليمن حيث أدّى اعتماد الحوثيين على الحل العسكري الى اثارة حفيظة مجلس التعاون الخليجي (باستثناء سلطنة عمّان) الى اطلاق "عاصفة الحزم" معتمدة على سلاح الطيران لتدمير القوة العسكرية الحوثية في غياب أي حلّ سياسي.

ان التحوّل نحو الديمقراطية أضحى مطلباً بديهيّاً؛ فالشعوب العربية تواقة الى اقامة دولة القانون والمؤسسات، دولة القضاء المستقل، دولة تحترم حق المواطن في الحياة الكريمة، كحقه في التعليم والطبابة والعمل والضمان. فالمطلوب من القوى الشبابية العمل على احداث تغيير جذري لدى اجهزة المخابرات التي تحوّلت الى ما يشبه الطبقة الاجتماعية، حيث مارست سيطرة امنية وسياسية واقتصادية وثقافية، تماماً كما فعلت الطبقة الرأسمالية المسيطرة . وعلى القوى الشبابية الاستعداد لحالة مكشوفة من الصراع مع "حراس النظام القديم"، ومع اولئك المصممين على بناء الدولة الدينية التي لا تحترم خصوصيات الاقليات غير الاسلامية، وتوسيع دور الدولة الحاضنة للفئات الشعبية المهمشة. ويجب التذكير هنا ان الديمقراطية تشكّل حلاًّ داخليّاً لموضوع الصراع على السلطة بالوسائل السلميّة، وهي عنصر ايجابي يؤسس لاستقرار المجتمع والدولة وتدفعها الى التطوّر والارتقاء.

لكن، على الشباب العربي التنبّه الى ان الديمقراطية ليست حلاً للقضايا القومية والوطنية، اي انه لا يمكن الرهان عليها كوسيلة لحل الصراعات بين الدول والمجتمعات، كما بشّر بذلك أدعياء العولمة. هذا يعني ان أي جهة عربية ترفع شعار الديمقراطية، وترحب في الوقت عينه بالتدخّل الاجنبي لأنقاذها من حكامها وفرض تجزئة، هي جهة مشبوهة ومتآمرة، سيما وأننا لا نلحظ أي حراك دولي حقيقي ضد العديد من الانظمة الديكتاتورية المرتبطة اقتصاديّاً وسياسياً بمراكز القرار الغربي.

خلاصة القول، ان اسقاط بعض رموز النظام لا يعني اطلاقاً اسقاط النظام، واين الديمقراطية اذا كانت داعش هي البديل؟! الحقيقة ان الانتفاضات الشعبية قد دخلت في مرحلة حرجة وهي تحتاج الى الكثير من الدعم لانجاز المهمات الصعبة جداً التي عملت على تحقيقها.

**النص... ولعنة الواقع**

هل شجّع "الربيع العربي" صعود الحركات الاسلامية ووصولها الى السلطة؟ ان الاجابة على هذا السؤال المحوري تحتاج أولاً الى التدقيق في حقيقة الاحداث والتطورات، وهل التغيير المبكر الذي حدث في تونس ومصر صنعه الاسلاميون؟ وهل هم اليوم اصحاب كلمة الفصل في تحديد مستقبل البلدين؟ المعلن في تونس انها حسمت امرها بالحفاظ على علمانية الدولة، والحضور الاسلامي الحركي في تونس اصلاً مفتعل ولا يعبر (كما دلت الانتخابات الاخيرة) عن حقيقة تطلعات الشعب التونسي بالرغم من ما افرزته صناديق الاقتراع مباشرة بعد الثورة ووصول حركة النهضة الى الحكم. ولأسباب عديدة، فحركة النهضة مطالبة اليوم باسقاط ردائها الاسلامي، وهذه أول التغييرات: اصطدام الايديولوجيا مع الواقع، وهي باعلانها التمسّك بالعلمانية تكون الحركة قد خطت الخطوة الاساسية بهذا الاتجاه؛ فالتطورات لا تقاس بشعاراتها انما بنتائجها.

اما في مصر، فإن نهاية حكم الاخوان المسلمين بشكل دراماتيكي تحت أقدام الجماهير واستجابة المجلس العسكري لمطالبهم تشير الى ان الاخوان المسلمين قوة محافظة ليس لديها برنامج جذري بالمعنى السياسي او الاقتصادي. وعليه، فإن جماعة سياسية من هذا النوع لا يمكن بطبيعة الحال ان تأخذ مواقف سياسية نوعية. ويمكن القول، وخلافاً لما هو شائع، فإن مشروع الاسلام السياسي بشكله المرتكز على التعبئة والشعاراتية قد تحطم على محك الحالة الثورية في مصر. ولعلّ أبرز الشواهد على مأزق حركات الاسلام السياسي المصرية تتلخّص بعجزها عن تجاوز معطيات الواقع وتالياً، التنكّر لخطاب سياسي مرتفع السقف في موضوع القضية الفلسطينية.

ان حركات الاسلام السياسي لن تستطيع تقديم أي انجازات فعلية، سياسية او اجتماعية او اقتصادية، وهي ستكون مضطرة للتساوق مع الواقع مما يفقدها القدرة على الحشد انطلاقاً من الخطاب الايديولوجي الذي تشكّل حجمها الشعبي بفعله، وتحديداً في ما يخص الصراع مع العدو الصهيوني. فاستمرارها بخطاب التشكّل هذا سيؤدي بها الى الانعزال وانسداد الافق الدولي في وجهها، وتالياً، مضاعفة ازماتها على أكثر من صعيد. وعليه، فإنها ستلجأ الى منطق الضرورات التي تبيح المحظورات، فتقع في محظور الحكم عليها كحركات دفعتها شروط وجودها في السلطة الى مغادرة خطابها الاسلامي.

إن الحركات الاسلامية بغالبيتها، وفي سياق سعيها لإمتلاك الشرعية الشعبية من بوابة إلتزام الشرع الإسلامي، تحرص دائماً في اللحظات الأولى لتشكّلها على تقديم الخطاب الأيديولوجي، لكن حضور الأيديولوجيا يبدأ بالتراجع مع دخولها حيز الواقع بتفاصيله وتلاوينه. فلحظة إصطدام الأيديولوجيا بالواقع غالباً ما تؤدي لتراجع الأيديولوجيا لحساب الواقع، أما ملائمة هذه الحركات للسلطة او دخولها فيها فهذا أمر يتجاوز بإملاءاته التعايش مع الواقع، الى تحمّل مسؤوليته. طبعاً سأحاول قدر الامكان عدم ولوج تفاصيل شرعية وعقائدية الخطاب الإسلامي، لكننا نستطيع القول ان التاريخ المعاصر لم يش بنجاح تجربة لأي حركة من هذه الحركات في إدارة سلطة سياسية او بالوصول اليها. ولهذا الإخفاق إرتباط وثيق بطبيعة مشروع هذه الحركات (هذا إن وجد) وبأن الإسلام وفق العديد من المفكرين الإسلاميين ليس دين ودولة، كما ان الأمر لا يتعلّق بالظروف الذاتية لهذه الحركات، إنما يتجاوزها لظروف موضوعية عديدة تحول دون إتاحة الفرصة لها للإمساك بالسلطة، خصوصاً في مجتمعات تعددية.

لا شك ان هناك تحديات كثيرة تنتظر الاسلاميين منها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يتعلّق بتطوير خطابهم الفكري والايديولوجي للتعاطي بمرونة وانفتاح اجتهادي مع قضية الحريات العامة وحقوق الانسان والعلاقة بين الاغلبية والاقليات والتعددية السياسية، والا سوف يخسرون، وقد خسروا، شرائح كبيرة راهنت عليهم[[3]](#footnote-3). وبين النص والواقع يبقى الاجتهاد المآل المحتوم المحقق للمصلحة العامة. فإن ممارسة الاجتهاد، برأي عبد الغني عماد، "هي جزء أساسي من حيوية الاسلام وديناميته التي من خلالها استطاع ان يستمر ويقدّم اجاباته في كل عصر عن التحديات التي يواجهها... واذا كان الحديث النبوي يقول "**الحكمة ضالة المؤمن، فحيث وجدها، فهو أحق بها"** فإنه أصبح من واجب المسلمين الاستعانة في أمورهم التشريعية بكل تجربة انسانية تاريخية كانت ام معاصرة [[4]](#footnote-4).

والتجربة الاوروبية في عهد الظلمات تشير الى ان المجتمعات ذات الهوية الدينية لا يمكنها ان تصنع تجربة ديمقراطية ناجحة. وفي رأي رامي كوسا، فإن التثبت من صحة ذلك ممكن عن طريق استرجاع بعض المفاصل الاساسية من التاريخ الاوروبي الذي برزت فيه الديكتاتوريات الكنسية بأبشع تجلياتها يوم قام ملك فرنسا لويس الرابع عشر بتعويم فكرة "الحق الآلهي" التي تعتبر ان سلطة الحاكم ربانية، وأن لا حق لأحد من رعاياه بها[[5]](#footnote-5). والواقع العربي الراهن يشبه الى حد بعيد ما آلت اليه اوروبا قبل عصر النهضة. فالادارة الاسلامية تعيد لعب الدور الاقصائي الذي أدته الكنيسة حين رفضت كل تلوّن واعتبرت التعدّد تعديّاً على "الشكل الشرعي" في ادارة شؤون البلاد[[6]](#footnote-6).

بالنسبة لعبد الغني عماد، خلاصة القول، "**إن مستقبل الحركات والاحزاب الاسلامية والتحولات التي ستصيبها يتوقف على الحصاد والانجازات التي تفضي اليها التجربة وعلى الشكل الذي سوف تؤول اليه الدولة العربية في عهدة التغيير الثوري الحاصل"[[7]](#footnote-7).**

**التغيير ..... ولعنة الارهاب**

لا يوجد عاقل يستطيع الادعاء ان العالم العربي هو المدينة الفاضلة. فواقع حقوق الانسان مزري في ظل انظمة ديكتاتورية، اولغرشية، لا تقيم حساباً للحرية والديمقراطية. ولعل توصيف الشاعر مظفر النواب للعالم العربي توصيفاً صائباً حين قال: "**ان هذا الوطن العربي الممتد من البحر الى البحر... سجوناً متلاصقة سجاناً يمسك بيد سجان".** والأكثر من ذلك، إن المأزق العربي لا يرتبط فقط بغياب الحريات والديمقراطية، انما تراكمت سنوات طويلة من الفساد وغياب الانماء والتخطيط والارتهان التبعي للغرب، فساد الاحباط واليأس وانسداد الافق بغد افضل امام شعوب هذه المنطقة. باختصار شديد، غاب رغيف الخبز وغابت الكرامة الانسانية، وغيابهما ينبىء بانفجارات كانت النيران التي التهمت جسد البوعزيزي فتيلها الموضوعي، كما كان التداعي الدراماتيكي للنظام التونسي مؤشر على مدى وهن هذه الانظمة، فسقط حاجز الخوف التاريخي وطغى على سطح الشارع العربي مقولة: التغيير ممكن.

لكن تونس لم تعد استثناءاً في مسار دول "**الربيع العربي**" التي تشهد حروباً أهلية وتدخلات خارجية وارهاباً منظماً. فبعد انتقالين هادئين للسلطة تبدو تونس اليوم في سباق مع الارهاب. ففي 18 آذار 2015 قامت مجموعة ارهابية بهجوم على متحف باردو العريق ما أسفر عن مقتل 22 شخصاً بينهم 18 سائحاً اجنبيّاً واصابة نحو 50 بجروح. وبحسب جريدة السفير فإن عملية باردو شكلت "**محطة عبور من التأكيد المستمر على الحدود الآمنة الى العاصمة المهددة امنيّاً وسياسيّاً[[8]](#footnote-8).**

لكن ما أصاب تونس على يد الارهاب لا يشكّل سوى يسر نذير مما أصاب سوريا والعراق حيث اجتمع كل ارهابيو العالم تحت لوائي داعش والنصرة في خطة مبرمجة لالغاء التاريخ وهدم الحضارة وقتل الانسان وتشويه صورة الدين الاسلامي. من جهته فنّد طلال سلمان "مآثر" داعش واخواتها على النحو التالي:

1. يحاولون الغاء التاريخ الانساني ويجتهدون في مسح آثار الحضارة في الارض التي شهدت انبثاق فجر الحضارة الانسانية.
2. يجتهدون لمحو مسيرة الشعوب جميعاً، ممن عمّر هذه الارض العربية التي شهدت بداية التاريخ الانساني.
3. يدمرون اسباب التقدّم الانساني بمحو آثار كل من جاء عبر التاريخ، فأبدع علماً او ثقافة او فناً جميلاً.
4. يفتكون بالبشر، ويسبين النساء ويبيعهن، ويحولون الفتية الى وحوش، ويدمرون الحواضر، ثم يتباهون بعرض انجازاتهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يذبحون ويحرقون الناس احياء، يلغون التعليم ويحكمون بالاعدام على أي "آخر" ثم يوزعون افلام مذابحم على العالم[[9]](#footnote-9).

وفي كلمة تاريخية امام مجلس الامن الدولي، اعلن وزير الخارجية والمغتربين اللبناني جبران باسيل ان الاقليات في المشرق تضطهد وتذبح وتهجر على يد داعش واسرائيل "**لأن هويتنا المشرقية خلطت الاديان السماوية على ارض واحدة، وفي انسان واحد**". وتساءل باسيل بمرارة: "**لماذا يضحى بمبادئنا على مذبح المصالح، ولماذا نذبح على يد داعش واسرائيل، تحت سمع العالم وبصره، الذي يكتفي بتدوين الاحداث وارسال التقارير؟. وماذا بقي من القانون الدولي والعدالة الدولية ومجلس الامن الدولي، عندما لم يعد هناك من قانون وعدالة وامن في منطقتنا؟**". وفي حديثه عن الاقليات، طرح باسيل التساؤل التالي: **"ماذا بقي من قيمة للأقلية اذا انخفضت في العراق من مليونين الى أقل من 300 الف؟ واذا انخفضت في تركيا من 15% الى 1%؟ وفي بيت لحم من 85% الى 12%؟ وفي القدس من 53% الى 2%؟ واذا هجّر 700 الف من الايزيديين والمسيحيين في الموصل دفعة واحدة؟ وخطف مطرانين دون تحريك ساكن؟ واذا هجّر الاشوريين نتيجة هذا السكوت.... وهل يبقى من أقلية اذا سمح لدولة ان تولد باسم الاسلام، وهي تفسير راديكالي معثور للإسلام؟"**[[10]](#footnote-10). وختاماً، دعا باسيل المجتمع الدولي للحفاظ على حضارتنا وهويتنا وثقافتنا، وخذوا منا ما هو أكثر من نفط وموارد.

هذه الصرخة التي اطلقها الوزير باسيل امام مجلس الامن الدولي جاءت كردّة فعل على ما اقترفته داعش واسرائيل من أعمال ارهابية لا يمكن مقارنتها حتى بهمجية عصور ما قبل التاريخ. فبجانب الذبح والمجاذر والتهجير بحق الانسان وبحق كل من يخالفهم الرأي، عملت داعش على تدمير التراث الانساني من خلال:

1. في العراق: بيع الآثار السومرية في تل ابيب، تدمير آثار مدن نمرود والحضر وخورسباد، تحطيم متحف نينوى، تدمير تمثال "الثور المجنّح" رمز الحضارة الآشورية، هدم كنيسة مار كوركيس التاريخية.
2. في سورية: نهب وحرق وتدمير مواقع أثرية عدة في مختلف انحاء البلاد، نذكر منها قلعة الحصن، واسواق حلب التاريخية بما فيها الجامع الاموي والكنيسة الانجيلية والزاوية الصيادية والمكتبة الوقفية[[11]](#footnote-11).

تجدر الإشارة الى انه لا يوجد تعريف للإرهاب في القانون الدولي، لأن هذه المسألة كانت ولا تزال تصطدم بعدد من التحديات والتناقضات والمطالب المتعارضة. وهذا ما حدا بشفيق المصري الى القول انه وعلى الرغم من ان قرارات مجلس الامن الدولي لا تشكل مصدراً من مصادر القانون الدولي، **"الا ان الالزامية الدولية لقرارات الفصل السابع تجعلنا نعتبر ان التعريف الذي اورده القرار 1566 للإرهاب الدولي انما هو تعريف ملزم دوليّاً"**[[12]](#footnote-12) وهذا التعريف هو:

كل عمل جرمي ضد المدنيين بقصد التسبب بالوفاة او بالجروح البليغة، او اخذ الرهائن من أجل اثارة الرعب بين الناس، او اكراه حكومة ما او منظمة دولية للقيام بعمل ما او للامتناع عنه، وكل الاعمال الاخرى التي تشكل اساءات ضمن نطاق المعاهدات الدولية المتعلقة بالارهاب ووفقاً لتعريفها، ولا يمكن تبريرها بأي اعتبار سياسي او فلسفي او ايديولوجي او ديني.

وعليه، فإن مجلس الامن الدولي مدعو لإحالة جرائم ميليشيا داعش واخواتها امام المحكمة الجنائية الدولية، ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم وكل من حرّض ومن سهل ومن نفّذ، كما سبق له ان فعل مرتين، الاولى: عندما أحال قضية دارفور امام المحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار رقم 1593/2005، والثانية: عندما احال بموجب قراراه 1970/2011 قضية ليبيا امام المحكمة الجنائية الدولية. وهنا نلفت نظر مجلس الامن الى مسؤوليته في الاحالة انطلاقاٌ من مبدأين:

الاول: لأن الجرائم التي تحصل والارتكابات والعنف المتمادي والعابر للحدود، بات يهدد السلم والامن الدوليين.

الثاني: انطلاقاً من مسؤولية المجتمع الدولي عن "**حماية المدنيين**"، وهو المبدأ الذي احيلت على اساسه القضية الليبية الى الحكمة الجنائية الدولية، اذ بمجرد ان تظهر دولة ما عدم الرغبة وعدم القدرة على حماية المدنيين، فإن هذا يحتم على المجتمع الدولي تحمل تلك المسؤولية انطلاقاً من مبدأ المسؤولية في الحماية الذي اصبح منذ العام 2005، يشكّل جزءاً لا يتجزأ من القانون الدولي العام[[13]](#footnote-13).

إذن، من الممكن، لا بل يتوجب على المجتمع الدولي معاقبة داعش والاحتلال الاسرائيلي على ما ارتكبوه من جرائم انطلاقاً من التوصيف القانوني لتلك الجرائم ، وهي:

1. ارتكاب جريمة الابادة الجماعية
2. ارتكاب جرائم ضد الانسانية
3. ارتكاب جرائم حرب

لكن تبقى النتيجة الكبرى لإرهاب داعش في انها، ومن خلال اعمالها الجرمية المذكورة آنفاً، قد غيّبت سعي الشعوب العربية في تحقيق هدفها المنشود في اقامة الدولة المدنية- أي دولة المواطنة- حيث يتساوى المواطنون في الحقوق والواجبات.

**خاتمة:**

لا بد، اخيراً، من تدبيج الملاحظات التالية:

1. الشعوب الحرّة لا تنتج انظمة تابعة. ولعلنا نستطيع القول ان السلاح الاقوى الذي تخشاه اسرائيل، هو ان تمتلك الشعوب العربية حريتها.
2. ان عدم اعترافنا بوجود "**ربيع عربي**" يعود الى ان الشعوب التي واجهت الطغاة واسقطتهم تبدو مرتبكة في ايجاد صيغة سياسية جديدة او بناء نظام بديل. ذلك انها تحركت من دون خطة، وان كانت تعرف ما لا تريد، ثم انها لما نقشت ذلك الشعار الجيد: "الشعب يريد اسقاط النظام"، لم تكن تملك صورة واضحة للنظام البديل... الذي تريد[[14]](#footnote-14).
3. ان اسقاط بعض رموز النظام لا يعني اطلاقاً اقامة حكم ديمقراطي، والحكم الديمقراطي لا يبنى لا على ظهور الدبابات ولا عبر القصف الجوي ولا عبر التودد لإسرائيل. وأي نظام يدعي الديمقراطية ويقيم علاقات مع الكيان الصهيوني هو نظام عميل يجب محاربته ولو عن طريق نظام استبدادي ممانع.
4. ان احتلال داعش لمناطق شاسعة في كل من سورية والعراق يعتبر المقدمة لإعادة صياغة الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الاوسط بشكل يضمن استمرار التفوق الاسرائيلي على كافة الصعد وحماية المصالح الغربية. والحديث عن تقسيم المقسّم وتجزأة المجزّأ لم يعد مدفوعاً بترف فكري، انما اصبح ملموساً تؤكده الوقائع في كل من العراق والسودان وليبيا وسوريا واليمن، والهدف واضح لا لبس فيه، وهو الحفاظ على تفوق اسرائيل الاستراتيجي وخدمة أمنها وتبرير وجودها كدولة يهودية محاطة بدويلات مذهبية متناحرة. بكلمة أخرى، لم يعد المخطط الغربي – الصهيوني يحتاج الى ذرائع لتفتيت العالم العربي لأن غالبية الدول العربية تعيش اليوم مرحلة القلق على المصير.
5. ما يجري من حالة غليان في العالم العربي يرتبط في جزء اساسي منه بتحديد الاقطاب الاقليمية في الشرق الاوسط: هل هي اسرائيل وايران ام اسرائيل وتركيا ام ايران وتركيا واسرائيل؟ ولا يوجد بين هذه الاقطاب ما هو عربي. من هنا نفهم القرار السعودي بقيادة "عاصفة الحزم" ضد القوى الحوثية في اليمن... الحديقة الخلفية للرياض. ولا بدّ من التذكير ان حملة "عاصفة الحزم"، والتي بدأت في 26 آذار 2015 قد تزامنت الى حد ما مع التوصل الى "تفاهم نووي" بين ايران والدول الغربية، وكأن المملكة السعودية أرادت من وراء الحملة الجوية على اليمن ان تلعب دوراً اقليمياً ما في مواجهة ايران.

هذا يعني ان الباب صار مفتوحاً على مشهد حروب اقليمية عديدة: السعودية واليمن، مصر وليبيا... الخ. ولمن المسلمات القول ان الانظمة الهشّة تقوم بشن حروب خارج حدودها لتوحيد الشعب في مواجهة "الخطر الخارجي"، مع ما يترافق ذلك من تغييب لمسألة الاصلاحات الداخلية.

1. اخيراً، لقد فتحت التحولات السياسية في دول المنطقة العربية الباب على مصراعيه امام استشراء سرطان الارهاب الدولي بقيادة ميليشيات داعش والنصرة لإرتكاب افظع الجرائم ضد التاريخ والجغرافيا والحضارة والانسان والدين. واذا كانت الاقليات في المشرق العربي تعيش هاجس الخطر الوجودي، فإن الدين الاسلامي يتعرّض هو الآخر لأكبر عملية تشويه لقيمه على أيدي ادعياء الاسلام.
2. على الشعوب العربية ان تعي ان الانتقال نحو الديمقراطية ليس بالامر السهل ولا يتم "بكبسة زر" خارجية. فهناك معوقات مؤسسية، اجتماعية، وقانونية واقتصادية تمنع الانتقال الى الحكم الديمقراطي. فغياب مؤسسة الدولة، وتجذر قوى البنى التقليدية، وغياب قواعد المواطنة وضعف النمو الاقتصادي، معوقات لا بدّ من تذليلها قبل الانتقال الى نظم حكم ديمقراطية. وبايجاز، الممارسة الديمقراطية تحتاج الى فاعلين ومشاركين، وهؤلاء الفاعلون يمثلون المواطنين في المجتمع وهو ما تعكسه المقولة الآتية: لا توجد ديمقراطية من دون مواطنين او مواطنة.
1. خير الدين حسيب، "الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل"، الربيع العربي... الى اين؟، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص، 337-358 [↑](#footnote-ref-1)
2. المصدر نفسه، ص. 338-339 [↑](#footnote-ref-2)
3. - عبد الغني عماد، الاسلاميون بين الثورة والدولة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013 ص. 137-139 [↑](#footnote-ref-3)
4. - المصدر نفسه، ص. 201 [↑](#footnote-ref-4)
5. - السفير، 3 نيسان 2015، ص. 17 [↑](#footnote-ref-5)
6. - المصدر نفسه [↑](#footnote-ref-6)
7. - عبد الغني عماد، المصدر السابق، ص، 140 [↑](#footnote-ref-7)
8. - السفير، مجلة معلومات، "تدمير التاريخ والتراث"، العدد 137، نيسان 2015، ص. 122 [↑](#footnote-ref-8)
9. - المصدر السابق، ص، 7-9 [↑](#footnote-ref-9)
10. - من كلمة معالي الوزير جبران باسيل امام مجلس الامن، 27 آذار 2015 [↑](#footnote-ref-10)
11. - السفير، مجلة معلومات، تدمير التاريخ والتراث، المصدر السابق [↑](#footnote-ref-11)
12. - شفيق المصري، الارهاب الدولي بين السياسة والقانون، بيروت: مركز البحوث والنشر في الجامعة الاسلامية في لبنان، 2013، ص، 138 [↑](#footnote-ref-12)
13. - كميل حبيب، "داعش والاحتلال الاسرائيلي، العقلية العدوانية ذاتها"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية والادارية، الجامعة اللبنانية، العدد 2، 2014، ص، 21-22 [↑](#footnote-ref-13)
14. - طلال سلمان، "انتفاضات شعبية ولا برامج: الطغيان يعيد الاستعمار... محرراً"، السفير مجلة المعلومات، قراءة في الانتفاضات العربية، العدد 90، ايار 2011، ص.101. [↑](#footnote-ref-14)